

Distr.: General
24 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٣٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام

موجز

للأمم المتحدة الآن، بعد مرور عقد على تعهد المجتمع الدولي بإهتاء ويلات الألغام المضادة للأفراد، أن تحتفل واثقة بعدد من الإنجازات الجماعية: تراجع الإصابات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب؛ والتنفيذ الفعال لجوانب رئيسية عديدة من إطار قانوني دولي معزز؛ والاعتراف الصريح بأهمية المساواة بين الجنسين وحقوق المعاقين على نطاق القطاع المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ونهج جيد التنسيق للاتباع لدى عدد كبير من شركاء منظومة الأمم المتحدة المشتغلين بالإجراءات المتعلقة بالألغام ميدانياً وعلى مستوى المقر. وينهض النهج المتسق المشترك بين الوكالات الذي اتخذته هذا القطاع، نموذجاً بالنسبة لمسائل أخرى شاملة لقطاعات عديدة تعالجها منظومة الأمم المتحدة.

ويجب أن يقترن الإطار على إنجازات الأمم المتحدة بتحديد الالتزام. فالمنظمة في وضع جيد يؤهلها للمثابرة على معالجة التهديدات القديمة ومواجهة التهديدات الناشئة. ومن شأن القضاء على التأثير المروع للدخائر العنقودية والمعالجة الفعالة للمخاطر التي تمثلها المتفجرات من مخلفات الحرب أن تقربنا الأمم المتحدة أكثر من تحقيق هدفها الجماعي المتمثل

* A/62/150.



في توفير الحماية للمدنيين. وسيؤدي استمرار دعم المجتمع الدولي إلى تعزيز قدرة الدول المتضررة من الألغام على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لسنة ١٩٩٧. ومن شأن الآلات المتنوعة المتاحة اليوم للكشف عن الألغام وإزالتها، والاستخدام الواسع للاستراتيجيات المحرّبة لتطهير الأرض، التمكين من التعجيل بإعادة المزيد من الأراضي الموبوءة بالألغام، أو التي يشتبه في وجود ألغام فيها، إلى الاستخدامات المدنية. وسيساعد الأخذ بنهج مطّرد التحسن في إدماج احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الإنمائية، على كفاءة استدامة المبادرات الضرورية وتنمية القدرات الوطنية من أجل المستقبل.

ويقدم التقرير الحالي عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٠، وهو يوفر معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة واستراتيجية الأمم المتحدة المشتركتين بين الوكالات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويقدم التقرير الخطوط العريضة للإنجازات التي أحرزها فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/59/284)، بجانب تقديم توصيات بشأن جدول أعمال تطلعي للأعمال المتعلقة بالألغام.

أولا - مقدمة

١ - أُحرز تقدم ملحوظ في معالجة التهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، نتيجة لتضافر جهود الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المتضررة. وقد صدق ١٥٥ بلدا على اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، أو انضم إليها، منذ فتح باب التوقيع عليها قبل عشر سنوات. وتم تدمير زهاء ٤٠ مليون لغم مضاد للأفراد كانت مكدسة، وكاد إنتاج وبيع ونقل هذه الألغام يتوقف. وشهدت السنوات الثلاث الماضية تطهير مساحة لم يسبق لها مثيل من المناطق المزروعة بالألغام، أو المناطق الخطرة للاشتباه بوجود ألغام فيها، وإدخال تحسينات على أدوات وطرائق خفض المخاطر، مما أسهم في تراجع الإصابات على الصعيد العالمي. وأضفت الصكوك الدولية الجديدة المتعلقة بحقوق المعوقين زخما على ما نقوم به من أنشطة للدعوة ومبادرات جماعية من أجل تقديم المساعدة للضحايا. وعمّقت مشاركة جميع أعضاء المجتمعات المتضررة بشكل نشط فهمنا لتأثير هذه الذخائر وساعدت على كفالة جعل الأنشطة المتعلقة بالألغام أكثر فعالية في الاستجابة لاحتياجاتهم.

٢ - وقد تغيرت طبيعة التهديد الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد نظرا لتقلص استخدامها. وتشكل الألغام المضادة للمركبات تحديا كبيرا في أجزاء كثيرة من أفريقيا، بينما لا تزال نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من البلدان موبوءة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وتوضح الصراعات الحديثة التهديد الخطير الذي تمثله هذه المتفجرات للمدنيين في بعض الأماكن، مثل نيبال، حيث شكلت الأجهزة المتفجرة المرتجلة أحد الأسباب الرئيسية لوقوع الإصابات وسط المدنيين. وبينما أرحّب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية^(١)، فلا يزال يتبقى الكثير الذي يتعين عمله بغية إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول وتنفيذه. وأظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في لبنان مرة أخرى الآثار الإنسانية المروعة للذخائر العنقودية، أثناء وقت استخدامها وعقب انتهاء الصراع في آن واحد. وبالرغم من أن الأمم المتحدة تنصدر الجهود الرامية إلى كفالة إشراك الرجال والنساء والأولاد والبنات في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وانتقاهم بهذه المشاركة بصورة منصفة، يتعين فعل المزيد من أجل تحقيق نتائج مستدامة ملموسة. والكند مطلوب إن كان لنا أن نحقق الرؤية المتمثلة في خلو العالم من تهديد الألغام

(١) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

والمتفجرات من مخلفات الحرب، لتعيش المجتمعات فيه في بيئة آمنة ومواتمة للتنمية، ويتم فيه استيفاء احتياجات الناجين منها وإدماجهم بشكل كامل في مجتمعاتهم.

٣ - ويقف فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يتكون من ١٤ إدارة ووكالة وصندوقا وبرنامجا، في طليعة الجهود الرامية إلى كفالة اتساق أنشطة الأمم المتحدة. وأقر الفريق، في حزيران/يوليه ٢٠٠٥، سياسة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات: الإجراءات المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال، التي استعوض بها عن السياسة المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٨٩. وترسم السياسة تفاصيل رؤية الفريق ومواقفه المشتركة، والإطار القانوني الذي تسترشد به الأنشطة وآليات التنسيق التي تحافظ على الاتساق على نطاق المنظومة، وأدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة في الفريق. وقد سلط الضوء في التقرير الحالي بأكمله على الدور الأساسي الذي يؤديه التنسيق في كفالة أن يظل دعم الأمم المتحدة المقدم إلى البلدان المتضررة من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب استراتيجيا وفعالًا ومتسما بالكفاءة.

٤ - ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/59/284)، اكتمل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المنقحة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (A/58/260/Add.1). وأُنجزت الأهداف الاستراتيجية الست لهذه الاستراتيجية ومراميتها الثمانية والأربعين بشكل كامل تقريبا. ووفرت الدروس المستفادة في تنفيذ الاستراتيجية الإرشاد في إعداد استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام: ٢٠٠٦-٢٠١٠، وهي أكثر اهتماما بالنتائج. ويتضمن التقرير الحالي معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٥ - ويقدم التقرير الحالي عملا بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٠. وقد أعلنت الجمعية العامة في هذا القرار يوم ٤ نيسان/أبريل يوما دوليا للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولفت الاحتفال بهذا اليوم في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ انتباه العالم إلى مأساة ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، والآثار التي لا تزال تترتب على هذه الذخائر في مجالات بناء السلام، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، والتنمية المستدامة والتمتع الفعال بحقوق الإنسان. وأتت المواد الإخبارية ومواد توعية الجمهور من أكثر من ٤٩ بلدا. وعند افتتاح معرض الصور التي توضح تأثير هذه الأسلحة على الرجال والنساء والأطفال، في الأمانة العامة للأمم المتحدة، في ٤ نيسان/أبريل من هذا العام، حذر الأمين العام المجتمع الدولي من مغبة التردد في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام، بسبب النجاح الجزئي الذي تحقّق، ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق قيام عالم أكثر أمانا.

ثانياً - جدول أعمال الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

٦ - الهدف الاستراتيجي للأمم المتحدة يتمثل في العمل مع السلطات الوطنية، وفي شراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الأخرى، على تقليل التهديدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الألغام والذخائر من مخلفات الحرب، بحيث تنتفي ضرورة تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتصب جميع جهود فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام تجاه تحقيق هذا الهدف.

٧ - وتظل مسؤولية تنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام منوطة بفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الألغام، الذي يجتمع حسب الاقتضاء على مستوى الأطراف الرئيسية، برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ويجتمع كل شهر على مستوى العمل، برئاسة مدير دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ الفريق المشترك بين الوكالات فريقاً فرعياً غير رسمي، في جنيف، بغية تعزيز اقتسام المعلومات بصورة فعالة فيما بين الأعضاء الذين يقع مقرهم في جنيف ومع نيويورك.

ألف - تعزيز وتنفيذ الإطار القانوني للإجراءات المتعلقة بالألغام

٨ - يضم الإطار المعياري لإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام الصكوك الدولية التي تحظر وتقيّد استخدام الألغام وتعالج مسألة الذخائر من مخلفات الحرب، والقانون الإنساني الدولي، والمعاهدات الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان^(٢). وتدعو الأمم المتحدة إلى الالتزام الشامل بهذا الإطار وتقديم الدعم للدول الأعضاء بغية تعزيز ورصد وتنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة. وهي تضطلع بهذا العمل بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والعديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

٩ - ويتواصل دعم الأمم المتحدة لجهود إضفاء السمة العالمية على معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها، من خلال المشاركة النشطة في اجتماعات الدول الأطراف وبرنامج العمل لما بين الدورات، وتقديم المساعدة إلى الدول الأطراف من أجل الوفاء بالتزاماتها. وحفّز نجاح مؤتمر قمة نيروبي، في أواخر عام ٢٠٠٤، الجهود الرامية إلى تنفيذ المعاهدة،

(٢) الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، الصفحات ١٠-٧ (٢٠٠٥).

وتوفر خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ الإرشاد لأنشطة الأمم المتحدة، إلى حين انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة الثاني، في عام ٢٠٠٩. وعندها ستواجه الدول الأطراف الإحدى والعشرين التي تأتي في مقدمة المتضررين بالألغام موعداً نهائياً مفروضاً بموجب المعاهدة لعمليات التطهير لا يتجاوز عشر سنوات.

١٠ - وقدمت برامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لإثيوبيا، وأفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، والجبل الأسود، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وصربيا، وقبرص، في مجال تدمير مخزوناتهما من الألغام المضادة للأفراد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دمّرت أنغولا آخر مخزوناتهما. وتسعى بوروندي والسودان إلى تدمير مخزوناتهما قبل حلول الموعد النهائي المحدد بموجب المعاهدة، في عام ٢٠٠٨. ودمّرت أفغانستان، حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧، في بيئة تنفيذية معقدة، ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ لغم من مخزونات ألغامها المضادة للأفراد. وتتواصل هذه العملية لكنها لم تكتمل بعد بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى بعض الألغام المكسدة.

١١ - وقدمت الأمم المتحدة المساعدة، منذ عام ٢٠٠٤، إلى أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بإعداد تقاريرها الخاصة بالمعاهدة والتطهير. وفي عام ٢٠٠٥، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرته المتعلقة بالإنجاز بغية تسريع عملية التطهير في البلدان التي تبذل فيها جهود متضافرة وتوظف فيها استثمارات تزيد على ١٠ ملايين دولار، من شأنها مساعدة الدولة الطرف في المعاهدة على الالتزام بالموعد النهائي المحدد لها لعملية التطهير. وفي عام ٢٠٠٦، أعدت ألبانيا الصورة النهائية لخطة عملها الوطنية المتعلقة بإكمال تطهير الألغام. وتحرز المبادرة تقدماً في زمبابوي وملاوي وموريتانيا وبلدان أخرى.

١٢ - وبالإضافة إلى الدعوة إلى إضفاء السمة العالمية على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية المتعلق بمحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، ظلت الأمم المتحدة، لفترة طويلة من الزمن، تدعم جهود تعزيز القواعد الدولية السارية على الألغام من النوع غير المضاد للأفراد. إذ يمكن أن يؤدي وجود ألغام مضادة للمركبات إلى إغلاق الطرق على امتداد آلاف الكيلومترات وتدهور نظم النقل، مما يحول دون سلامة عودة الأشخاص المشردين ويعوق إيصال المعونة الإنسانية وأنشطة التعمير، محدثاً زيادة كبيرة في تكاليف عمليات الأمم المتحدة. وقد حثّيب الآمال عدم إحراز نتائج في المناقشات المتعلقة بإعداد بروتوكول جديد بشأن الألغام المضادة للأفراد في سياق اتفاقية

الأسلحة التقليدية، في عام ٢٠٠٦. والأمين العام يشجع الدول الأطراف على مواصلة تعزيز القانون المعمول به في هذا المجال.

١٣ - ومن شأن فعالية تنفيذ جميع الدول الأطراف في صراعات البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، أن يعزز حماية المدنيين والعاملين في مجال حفظ السلام والشؤون الإنسانية، ويقلل تأثير هذه المتفجرات على حرية التنقل وإمكانية الوصول إلى الأراضي وسبل العيش. وقد بدأ نفاذ البروتوكول الخامس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأعربت ٣٢ دولة فقط عن موافقتها على الالتزام به حتى الآن. وسيشهد تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام انعقاد المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة السامية، الذي ستعقد فيه قرارات أساسية كثيرة بشأن تفعيل البروتوكول الخامس. ويحث الأمين العام جميع الدول الأطراف على التصديق على البروتوكول الخامس أو الانضمام إليه كمسألة عاجلة.

١٤ - وبتزايد التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الأثر الإنساني المروع للذخائر العنقودية. وكنف فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام أنشطته في مجال رفع درجة الوعي بشأن الضرر البالغ الذي تحدثه الذخائر العنقودية، وساهم بتناول الجانب التقني في المداولات ذات الصلة التي أجرتها الدول الأعضاء. وشكّل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام في عام ٢٠٠٥، الفريق العامل المعني بالذخائر العنقودية، من أجل إعداد موقف موحد على مستوى منظومة الأمم المتحدة تجاه هذه الأسلحة. وفي ذلك العام، كلف الفريق الاستشاري، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بنشر دراسات عن تأثير الذخائر العنقودية في ألبانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تعريفات مقترحة للعبارتين "الذخائر العنقودية" و "الذخائر الفرعية"، إلى فريق الخبراء الحكوميين التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية، واستخدمت الدول الأعضاء هذه التعريفات في إعداد تشريعاتها الوطنية^(٣). وقدمت اليونيسيف الدعم للتحالف المناهض للذخائر العنقودية والمنظمة الدولية للمعوقين في جهودهما في مجال الدعوة. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، بمساعدة من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، في عام ٢٠٠٥، دراسة استقصائية استنتج منها أن

(٣) CW/GGE/X/WG.1/WP.3، (٨ آذار/مارس ٢٠٠٥).

الذخائر العنقودية هي الأشد تهديدا لسلامة السكان المحليين وللعاملين في مجال التطهير من بين جميع الذخائر التي عثر عليها هؤلاء العاملون.

١٦ - والأمر المؤسف أن الدافع الحالي لاتخاذ إجراء عاجل بشأن الذخائر العنقودية، كان الانتشار الواسع لتلوث الأراضي، ودمار البنية الأساسية، والموت والتشويه بسبب هذه الأسلحة في لبنان عام ٢٠٠٦. فقد أمطر لبنان بمئات الآلاف من الذخائر الفرعية التي لم تنفجر، الأمر الذي جذب أنظار العالم إلى تأثير هذه الأسلحة العشوائية على الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان. وقد خلصت التقارير المرفوعة إلى مجلس حقوق الإنسان في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أن الذخائر العنقودية استُخدمت انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وأنها أدت إلى الحرمان من التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سواء أثناء النزاع أو بعده^(٤). وفي مؤتمر الاستعراض الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دعا الأمين العام إلى وضع معايير فعالة للتصدي للذخائر العنقودية. ووافق مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية على مناقشة هذه المسألة، وستُعرض على اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ توصية بالبت في أفضل وسيلة للتصدي للآثار الإنسانية للذخائر العنقودية كمسألة عاجلة، بما في ذلك إمكانية إبرام صك جديد.

١٧ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، قامت النرويج، مع أيرلندا وبيرو والمكسيك والنمسا ونيوزيلندا، بعملية متعددة الأطراف للتوصل بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ إلى صك ملزم قانونا بشأن الذخائر العنقودية التي تسبب أضرارا غير مقبولة للمدنيين. وقد ضمت حلقة عمل الخبراء المعنيين بالذخائر العنقودية، التي نظمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٧، مجموعة من الخبراء الفنيين وممثلي الحكومات لمناقشة جميع الجوانب المتعلقة بهذه الأسلحة. وبعد مؤتمري عُقد في بيرو والنرويج، شاركت ٧٥ دولة، منها عدد كبير من البلدان النامية والبلدان المتضررة من هذه الأسلحة، في هذه العملية. وأدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا للرعاية مكّن ٤٠ وفدا من البلدان النامية من حضور مؤتمر بيرو. وشارك فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع الاجتماعات المتعلقة بالذخائر العنقودية، حيث تقاسم الخبراء المستقاة من العمليات التي تجري في البلدان المتأثرة

(٤) للاطلاع على التقرير بشأن لجنة التحقيق المعنية بلبنان، انظر A/HRC/3/2 (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). وللإطلاع على تقارير المقرر الخاصين المعنيين بمختلف المواضيع المتعلقة بالحالة في لبنان، انظر A/HRC/2/7 (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) و A/HRC/2/8 (٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

بها، وأعرب عن قلقه من الآثار الفورية والآثار على الأجل الطويل لهذه الأسلحة بالنسبة للمجتمعات المحلية المتأثرة بها، والجهود المبذولة في مجال التنمية.

١٨ - ويساند الأمين العام جهود الدول الأعضاء للقضاء على الآثار البشعة للدخائر العنقودية بأسرع ما يمكن، بالتوصل إلى اتفاق حول صك فعال وملزم قانونا. فمن شأن إبرام معاهدة شاملة أن تحرم امتلاك وإنتاج واستخدام ونقل جميع الذخائر العنقودية التي تسبب ضررا غير مقبول للمدنيين، وتتضمن أحكاما لإزالتها، والتوعية بمخاطرها، ومساعدة ضحاياها، والحفاظة على حقوق الإنسان لمن ينجون منها، وتقديم المساعدة والتعاون، وتدمير مخزونها، وتدابير للامثال والشفافية. كما أن هذه المعاهدة ينبغي أن تؤكد من جديد التزامات مستخدمي الذخائر العنقودية بالتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وحظر استخدام هذه الذخائر في المناطق المأهولة بالمدنيين أو بالقرب منها.

١٩ - وفي هذا العام، فُتح باب التوقيع على صكين قانونيين جديدين لهما أهميتهما بالنسبة للناجين من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، هما: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وقد تكفل الدعم السياسي القوي من جانب الدول الأعضاء، والمشاركة الإيجابية للمجتمع المدني والمعوقين، بمن فيهم الناجون من المتفجرات من مخلفات الحرب، بأن تكون هذه الاتفاقية هي أسرع معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان يتم التفاوض بشأنها حتى الآن. وقد ساهم فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام في هذه العملية، وهو يعمل الآن على تشجيع التصديق عليها وتنفيذها.

٢٠ - إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تنشئ حقوقا جديدة، وإنما هي تحدد الكيفية التي يتعين أن تضمن بها الدول الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية للمعوقين دون تمييز. فالاتفاقية تحول النموذج من المنظور الطبي أو الخيري الذي ينظر إلى المعوقين، باعتبارهم موضعا للعلاج أو الرعاية، إلى نهج يقوم على الحقوق يتم في إطاره التمكين للمعوقين من أجل المشاركة في القرارات التي تسهم والسعي إلى تعويضهم عن الانتهاكات التي تقع لحقوقهم. وهي توفر إطارا قانونيا مفصلا وإطارا لمتابعة تحقيق الالتزامات بمساعدة الضحايا كما وردت في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وستقوم اللجنة الجديدة لحقوق المعوقين، والآليات الوطنية للرصد التي أنشأتها الاتفاقية، بمتابعة مدى احترام حقوق الناجين من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. والأمين العام يفتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية الجديدة وبروتوكولها الاختياري دون تأخير.

باء - إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة

٢١ - الإجراءات المتعلقة بالألغام لها أهمية بالغة في تحقيق أسمى أهداف الأمم المتحدة: التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع. فبالاستفادة من دراية وقدرات الكيانات المختلفة التي يتكون منها فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، أمكن إدماج الاعتبارات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في العديد من جوانب عمل الأمم المتحدة.

٢٢ - وينبغي لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تفيد الرجال والنساء والأولاد والبنات على قدم المساواة، سواء من حيث التمكن من الوصول إلى الأراضي المطهرة، أو تلقي التوعية بمخاطر الألغام، أو التمتع بالخدمات المقدمة للناجين. ومنذ عام ٢٠٠٤، تصدرت الأمم المتحدة جهود وضع مسألة المساواة بين الجنسين على جدول أعمال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد عمل إصدار منشور متميز في عام ٢٠٠٤ بعنوان المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام على تحفيز مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكان بمثابة نموذج لقطاعات العمل الأخرى في الأمم المتحدة. وتلا إصدار هذه المبادئ التوجيهية إجراء مراجعة للوثائق الأساسية للإجراءات المتعلقة بالألغام لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية روتينياً من جانب الموظفين وحلقات العمل السنوية الخاصة بالمساواة بين الجنسين في البرامج الميدانية. وتُنسق مثل هذه المبادرات بمعرفة اللجنة التوجيهية المعنية بالشؤون الجنسانية والإجراءات المتعلقة بالألغام، التابعة لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، والذي يتألف من منسقي الشؤون الجنسانية في الكيانات التي يضمها فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وتمثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام اللجنة التوجيهية في الآليات الجنسانية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفريق العمل الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية والأعمال الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٢٣ - وقد بدأ هذا العمل يعطي ثماره على المستوى القطري. فقد عممت أوغندا وموزامبيق مؤخراً الاعتبارات الجنسية في سياسات واستراتيجيات كل منها فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي طاجيكستان وأذربيجان، تراعى الإجراءات المتعلقة بالألغام الرجال والنساء وتسعى لمصلحتهما معاً. واتخذت البرامج خطوات نحو ضمان التوازن الجنساني وخلق بيئة عمل تناسب الجنسين، كما حدث في أفغانستان. وتقدم تدريب موجه للعاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام على القضايا الجنسانية في أفغانستان وسري لانكا. وبدأ البرنامج الذي ينفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إجراء تحليل جنساني عن تأثير الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، كما لعبت نساء بوروندي دوراً

حيويا في الدراسة الاستقصائية المجتمعية التي أُجريت في عام ٢٠٠٦، حيث شكلت النساء ٢٥ في المائة من أفرقة الدراسة، و ٤٠ في المائة ممن أُجريت معهم مقابلات. وفي موريتانيا، قامت خمسة أفرقة متوازنة بين الجنسين بإجراء دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتقدم التقارير السنوية لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بيانات عن الضحايا بحسب العمر والجنس، مع متابعة التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين الوطنيين والدوليين.

٢٤ - ويعترف مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٦ بأن الإجراءات المتعلقة بالألغام هي إجراءات حيوية لاستعادة السلام والأمن الدوليين، ولنشر عمليات الأمم المتحدة للسلام في البلدان والمناطق المتضررة. وقد نما هذا الاعتراف وتعمق بمرور السنين. ومنذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، أشار ٤٥ تقريرا من تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن و ١٢ قرارا من قرارات مجلس الأمن إشارة صريحة إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما وزعت المبادئ التوجيهية للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل اتفاقات وقف إطلاق النار وتحقيق السلام على صناع السلام المشاركين في المناقشات التي تجري مع أطراف النزاع في نيبال، كما يتضمن اتفاق السلام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أحكاما بشأن نقل البيانات عن وضع علامات على الألغام والفتاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتخزينها بصورة آمنة، وإزالتها، وتدميرها. وتقر الولايات الصادرة في الآونة الأخيرة للإجراءات المتعلقة بالألغام، كما حدث بالنسبة للسودان، بأن الجهود التي تُبذل في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تدعم عمليات حفظ السلام، كما تدعم الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وأصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام تدخل بصورة كاملة ضمن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان عن طريق الفريق القطري هناك.

٢٥ - ولا زال الأطفال - وعلى الأخص الصبيان - يمثلون ٣٠ في المائة تقريبا من جميع ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. بل أن النسبة في لبنان ونيبال تزيد على ذلك. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قام الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح التابع لمجلس الأمن بدراسة مدى مسؤولية الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأجهزة المتفجرة المرتجلة عن قتل الأطفال وتشويههم في أوغندا، وتشاد، وسري لانكا، والصومال، ونيبال. وفي هذا العام، لاحظ الاستعراض الاستراتيجي الذي يجري كل عشر سنوات "لتقرير ماشيل" لعام ١٩٩٦ عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال، أن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تؤثر على الأطفال. كما يلاحظ التقرير أهمية التدابير الوقائية، مثل تحذير المدنيين، عند نشر هذه الأسلحة. ومنذ عام ٢٠٠٤، أبلغت أنغولا،

والبوسنة والهرسك، وكولومبيا، ولبنان أن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب تعوق وفاءها بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل^(٥).

٢٦ - وتسهل الإجراءات المتعلقة بالألغام العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم وانتعاشهم. وقد نجحت النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية والتمويل في الإدماج الفعال للإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيدين العالمي والقطري. وميدانيا، أصبحت هذه الإجراءات عنصرا جوهريا، سواء في مجموعات الحماية أو مجموعات الانتعاش المبكر بحسب الوضع. وعلى الصعيد العالمي، أصبحت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام هي جهة التنسيق في مجموعة الحماية التي تتصدرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. وفي الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أُدمجت مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات في الاتحاد الروسي (الشيشان)، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، والأرض الفلسطينية المحتلة، وكولومبيا، ونيبال.

٢٧ - ويقر مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام بالصلة بين هذه الإجراءات والتنمية. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المملكة المتحدة، وحكومة كندا، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل وضع مبادئ توجيهية لإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البرامج الإنمائية.

جيم - التخطيط لمشاركة الأمم المتحدة واستجابتها وتقييمها

٢٨ - خطت الأمم المتحدة خطوات واسعة في تحسين التخطيط لإجراءات المتعلقة بالألغام والاستجابة السريعة. فضمن إطار التخطيط للإجراءات المتعلقة بالألغام والاستجابة السريعة، يتم شهريا وضع مصفوفة لرصد التهديدات شهريا، لكي يتمكن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام من تحديد الاستجابة على أساس أشمل الصور التي يمكن الحصول عليها عن التهديد الذي تمثله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي السنوات الثلاث الماضية، تم تشكيل مجموعات لتخطيط الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو، وجنوب لبنان، وباكستان، والهند (في أعقاب الزلزال). وشاركت دائرة

(٥) التقرير الأولي لأنغولا، CRC/C/3/Add.66 (١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤)؛ التقرير الأولي للبوسنة والهرسك CRC/C/11/Add.28 (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)؛ التقرير الدوري الثالث لكولومبيا: إضافة، CRC/C/129/Add.6 (٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ التقرير الدوري الثالث للبنان، CRC/C/129/Add.7 (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام في التخطيط الذي جرى في المقر لعمليات السلام ذات الصلة، بما في ذلك بعثات التقدير الفنية الموفدة إلى دارفور ونيبال. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات التخطيط في الأردن، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وزامبيا، والعراق، وملاوي، ومصر، واستجاب بسرعة لحادثة انفجار مستودع ذخيرة في موزامبيق في آذار/مارس ٢٠٠٧. وقامت بعثة تقدير مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى الجزء الأوسط من جنوب الصومال في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بوضع خيارات لمعالجة مشكلة كبرى هي التلوث الناجم عن المتفجرات من مخلفات الحرب.

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٦، نفذ فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام آلية للاستجابة السريعة للمرة الأولى بعد العراق في عام ٢٠٠٣. وقد تكونت الاستجابة في الجزء الشمالي من غينيا - بيساو، رغم تواجدها، من مصادر التمويل من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهو ما يوضح الصعوبات التي تُواجه في مناطق الصراع التي لا تقع في دائرة اهتمام المجتمع الدولي. وقد تبين من استعراض الاستجابة أن وضع توصيف للأعمال وطرح مناقصات للخدمات التعاقدية ينبغي أن يتم بوتيرة أسرع. وقد استفادت المنظومة من هذا الدرس استفادة كبيرة في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في جنوب لبنان. فقد بقي الموظفون المسؤولون عن الإجراءات المتعلقة بالألغام في مدينة صور طوال الصراع، بما سمح بعمل تقدير دقيق للتهديد الناجم عن الذخائر العنقودية، فضلا عن الاحتفاظ بمكاتب استخدمت فيما بعد كمراكز قيادة للاستجابة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة. وقد نتج عن دراية الموظفين، والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الخارجيين، والدعم السخي المقدم من الجهات المانحة تقديم استجابة سريعة وشاملة، مع توفير قدرات ميدانية للتطهير في غضون أسبوعين من توقف عمليات القتال.

٣٠ - وسعيا إلى زيادة تطوير قدرة الأمم المتحدة في مجال الاستجابة السريعة، أُجريت دورة تدريب سنوية في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة في السويد، بمشاركة الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ، وهي شريك رئيسي في العمليات اللوجستية والتشغيلية للاستجابة السريعة. وشارك في هذه الدورات عدد متزايد من أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام من الميدان ومن المقر، وعدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وممثلون للدول الأعضاء.

٣١ - وعمليات التقييم لها نفس الأهمية بالنسبة لفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. فخلال السنوات الثلاث الماضية تم تقييم برامج الأمم المتحدة في الاتحاد الروسي (الشيشان)، وإثيوبيا، وإريتريا، وألبانيا، وأنغولا، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والسودان، والصومال، ولبنان، واليمن، كان العديد منها عن طريق عقود مع خبراء استشاريين خارجيين أو شركات خارجية. وكان للدروس المستفادة فضل تحسين البرمجة في بعض البلدان، كما أفادت في وضع استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

دال - تقديم الخدمات إلى الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٢ - تعتمد أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام على دعم المانحين من البلدان والدول الأعضاء. وحافضة مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي يقوم بتجميعها كل من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لا تزال تمثل أداة مرجعية فريدة للجهات المانحة ولصانعي السياسات ومنفذي الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتوضع هذه الحافضة من خلال عملية تضم جميع أصحاب المصلحة، ولهذا تعكس الحافضة التي تنتج عن هذه العملية الخطط الاستراتيجية الوطنية المنسقة والأنشطة المقترحة من الشركاء التنفيذيين الموثوق بهم. ومنذ التقرير السابق للأمين العام أوضحت عملية التحضير عملية آلية تماما، تتمكن فيها الأفرقة التي تعنى بالحافضة على الصعيد القطري من تقديم معلومات حديثة معاصرة باستخدام نظام مباشر على الإنترنت.

٣٣ - ولقد قدمت حافضة عام ٢٠٠٧ لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام ميزانية إجمالية قدرها ٤٣٧ مليون دولار وتضمنت ٣١٣ مشروعاً من ٣٠ بلداً أو إقليمياً ومن مقر الأمم المتحدة. ويدل حجم المشاركة غير المسبوق لأصحاب المصلحة على نضج آليات التنسيق على صعيد الميدان. وقد سجلت الوكالات الموجهة للنداءات التي قدمت مقترحات رقماً قياسياً بلغ ١١٦ وكالة بالمقارنة مع ١٠٣ وكالات في عام ٢٠٠٦ و ٩١ وكالة في عام ٢٠٠٥ و ٨٣ وكالة في عام ٢٠٠٤. وتتلقى أنشطة إزالة الألغام باستمرار نحو نصف الأموال المقدمة إلى مشاريع الحافضة، في وقت يتزايد فيه الدعم الموجه إلى كل من تدمير المخزونات والدعوة ومساعدة الضحايا. وبوجه عام تتلقى التوعية بمخاطر الألغام دعماً أقل عبر الحافضة منه عبر مقترحات التمويل المباشر قدمت إلى جهات مانحة. ولا يزال التنسيق فيما بين الجهات المانحة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والأمم المتحدة يجري ضمن إطار فريق

دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، برئاسة بلد مانح مع أمانة تدعمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٤ - وقد ازدادت المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعرات من أجل المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من المبلغ ٩١٠ ٧٦٣ ٩١ دولارات الذي تلقاه خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى المبلغ ٩٠٧ ٩٠٨ ١١٩ دولارات الذي تلقاه خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت التبرعات من عدد قياسي من الحكومات بلغ ٢٢ حكومة ومن المفوضية الأوروبية والصندوق المشترك للعمل الإنساني من أجل السودان ومن جهات متبرعة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الجمعية العامة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ ما مجموعه ٢٤١ ١٩٢ ١٧٢ دولاراً من الاشتراكات المقررة لدعم الولايات ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام المسندة إلى بعثات حفظ السلام في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان وإثيوبيا وإريتريا وبوروندي والبعثة السياسية الخاصة في نيبال. ويدل ذلك على زيادة من ٦,٥ مليون دولار لسنة ميزانية حفظ السلام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٥٤,٦ مليون دولار لسنة الميزانية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٣٥ - وتتولى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق الأنشطة الإعلامية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بواسطة فريق عامل معني بالاتصالات تابع لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد وضعت، في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام في عام ٢٠٠٤، ثلاثة إعلانات للخدمة العامة لتوجيه الانتباه إلى أثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد فاز أحد هذه الإعلانات بأربع جوائز دولية، ولا تزال الإعلانات تبث عبر وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم. وزادت الرحلات الصحفية التي نظمتها فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السودان وطاجيكستان من وعي وسائل الإعلام بأثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على الأشخاص في هذه البلدان. ومن أجل زيادة تسهيل الحصول على معلومات عن الألغام، قام فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بإصلاح الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام. وبناءً على دراسة استقصائية عن المستعملين، أعيد تنظيم الموقع وتصميمه ليوفر بيئة تشغيلية جديدة ويقدم ملامح أخرى. وقد أضيفت مؤخراً مكتبة الأمم المتحدة الوثائقية لتتيح المجال للمستعملين للاطلاع على تقارير الأمم المتحدة وقراراتها التي تشير إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويساعد قسم جديد يتعلق بالمعاهدات والقوانين المستعملين على متابعة وضع أو تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة.

٣٦ - ولا تزال المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام تشكل الأساس لبرمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقد احتفظت بأهميتها أثناء عملية الاستعراض السنوية التي بدأت في عام ٢٠٠١. ويساعد مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إدارة عملية الاستعراض، ويتعهد مركز المعلومات عن الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لجامعة جيمس ماديسون بالموقع الشبكي أينما ترد المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وضعت معايير دولية جديدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتنظيم العقود المبرمة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ولاستخدام الآلات في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجري العمل بشأن وضع تسعة معايير أخرى جديدة ويعتزم الفريق الاستشاري المعني بكلاب الكشف عن الألغام الموافقة قريباً على مجموعة جديدة من المعايير تتعلق باستخدام الكلاب. وقد نشر كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات تهدف إلى تيسير تنفيذ عنصر التوعية بالمخاطر من عناصر المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أدخل مصطلح "المتفجرات من مخلفات الحرب" في جميع المعايير ذات الصلة.

٣٧ - وقد حدثت تطورات هامة في مجال تكنولوجيا الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد شجعت مجموعة من الندوات التقنية التي عقدت في كرواتيا، واستضافها المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام، على التركيز بقدر أكبر بكثير على استخدام الآلات. إذ تستطيع هذه الآلات تقليص حجم تكاليف إزالة الألغام وزيادة النواتج في حالات كثيرة. وقد تحققت خطوات هامة منذ تقرير الأمين العام الأخير في تطوير ونشر كاشفات استشعارية مدججة صممت لخفض معدلات الإنذار الكاذب المرتبطة بكاشفات المعادن. وتستطيع الكاشفات ثنائية الاستشعار أن تزيد من سرعة العملية اليدوية لإزالة الألغام بمقدار الخمس في ظروف محددة. وهناك الآن فهم أوسع لمزايا الترتيبات المتعلقة بكاشفات الألغام ذات الأسنان الدوارة وفعاليتها.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

٣٨ - تتضمن استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ غاية استراتيجية واحدة وأربعة أهداف استراتيجية ومجموعة من الأنشطة الرئيسية المتصلة بكل هدف من هذه الأهداف، ومؤشرات محددة لقياس مدى النجاح الذي أحرز. ويجري تنفيذ نسبة كبيرة من الأنشطة عبر برامج ميدانية تتولى تنسيق

وتشغيل عمليات الإزالة الهامة وموارد التوعية بمخاطر الألغام. وهذه برامج تديرها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصحراء الغربية ولبنان ونيبال، وبرامج يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣٨ بلداً، وبرامج للتوعية بمخاطر الألغام وبرامج لمساعدة الضحايا تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أكثر من ٣٠ بلداً. ويقدم أعضاء آخرون في فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لإجراءات تتعلق بالألغام تتصل بوظائفها الرئيسية. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لأنشطة تتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام في أنغولا وأوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ولبنان. وينفذ برنامج الأغذية العالمي إجراءات تتعلق بالألغام كجزء من برنامجه لإصلاح الطرق في جنوب السودان. وتضطلع منظمات غير حكومية وكيانات تجارية لإزالة الألغام بدور هام في تحقيق الكثير من الأهداف الاستراتيجية.

ألف - الهدف الاستراتيجي ١: الحد من الوفيات والإصابات بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة

٣٩ - يمنع وضع العلامات وإقامة الأسوار والتوعية بمخاطر الألغام وإزالة الألغام حدوث الوفيات والإصابات ويحد منها. فبتحسين نظم المراقبة وآليات تحديد الأولويات، أخذت التوعية بمخاطر الألغام تستهدف بصورة متزايدة أشد السكان تعرضاً للخطر وترتبط بأنشطة إزالة الألغام ووضع العلامات والتنمية المجتمعية. وللارتقاء بمستوى تخطيط أنشطة الحد من المخاطر ورصدها وتقييمها، أنهى كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمراكز المعنية بمراقبة الأمراض والوقاية منها وضع أدوات لجمع وتخزين وتحليل الإصابات من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وتقديم تقارير عنها. وعلى الصعيد العالمي، فإن عدد البلدان والأقاليم التي تفيده بوقوع إصابات وبمعدل هذه الإصابات قد تراجع كثيراً منذ عام ٢٠٠٣^(٦).

٤٠ - وتبين الإحصاءات الأخيرة من كمبوديا حدوث تراجع كبير في عدد الإصابات، من ٨٩٨ إصابة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥٠ إصابة في عام ٢٠٠٦، وهذا ما يتواءم مع النهج المحددة المتبعة في أنشطة الحد من المخاطر والبرامج المجتمعية الابتكارية. وفي أفغانستان، أفيد عن سقوط ما مجموعه ١٨٠ ضحية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتشكل الإناث نسبة ١٣ في المائة من هذا العدد ويشكل الأشخاص دون العشرين سنة نسبة ٦٣ في المائة. ويتضح

(٦) Landmine Monitor Report ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦.

من هذه البيانات أن ٤٤ أفغانيا في المتوسط يسقطون كل شهر ضحية الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، أي بنقص بنسبة ٧٠ في المائة عن التقدير المتحفظ المتمثل في وقوع ١٥٠ إصابة في الشهر في عام ٢٠٠١. ويعود هذا الانخفاض إلى مزيج من أنشطة إزالة الألغام وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام، ويستند إلى دراسة استقصائية محددة. وفي السنغال، لم يسجل حتى الآن سوى ضحية واحدة من الألغام في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ١٣ ضحية في عام ٢٠٠٦ و ١٧ أخرى في عام ٢٠٠٤، ويعزى ذلك إلى عنصر التوعية بمخاطر الألغام.

٤١ - وقد أفضت الجهود المبذولة في ألبانيا لإزالة الألغام والتوعية بها إلى عدم تسجيل أي ضحية جديدة منذ عام ٢٠٠٥ في الشمال الشرقي من البلد. وفي إقليم كردستان العراق، انخفض عدد ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب من ٢٠١ في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٢ في عام ٢٠٠٥ و ٤٨ في عام ٢٠٠٦ و ٢٨ أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وفي لبنان، انخفض عدد الضحايا في أعقاب صراع عام ٢٠٠٦ بما يفوق خمسة عشرة ضعفا خلال ستة أشهر وذلك بفضل أنشطة نسقت ومولت بصورة جيدة لتوعية بمخاطر الألغام وإزالتها. وفي إثيوبيا، تشير التقارير إلى أن الحوادث التي تسببها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب قد انخفضت بما يزيد على ٩٠ في المائة منذ أن استكملت في عام ٢٠٠٤ الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية على الصعيد الوطني.

٤٢ - وحدث ارتفاع في عدد الإصابات في بعض البلدان يعزى إلى ازدياد الصراع وانعدام الأمن الاقتصادي وإلى الحراك السكاني، كما يعزى إلى تحسين آليات جمع البيانات عن الضحايا وإلى تحليل للحوادث المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب التي أفيد عنها عبر وسائط الإعلام. ومع أن الدراسة الاستقصائية الجارية في إقليم صوماليلاند الصومالي تشير إلى اتجاه هابط في الإصابات من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، فإن إقليم بوتلاند الصومالي يشهد زيادة في الإصابات من ٤٢ إصابة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠ إصابة حتى الآن في عام ٢٠٠٧. وفي تشاد، ارتفع عدد الضحايا بوتيرة منتظمة من ٣٩ إصابة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٩ إصابة في عام ٢٠٠٦ وإلى ١٤٥ إصابة في عام ٢٠٠٧ ويعزى ذلك على ما يبدو إلى كل من الصراع الأخير وإنشاء آليات أفضل لجمع البيانات. وقد أفضت عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ارتفاع معدلات الإصابة في السودان بنسبة ٥٩ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦. وشهدت غينيا - بيساو زيادة كبيرة في إصابات الإناث، إذ ارتفعت من ٧ إصابات في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١ إصابة في عام ٢٠٠٦، ويعزى ذلك إلى حادثة تتعلق بالألغام المضادة للمركبات وقعت في المنطقة الحدودية مع السنغال حيث تضطلع النساء بأنشطة تجارية غير رسمية.

٤٣ - ويعرب الأمين العام عن تقديره لجميع الموظفين البواسل المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام والعاملين على مكافحة خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ويقدم عميق تعاطفه مع الأشخاص الذين جادوا بأرواحهم أو أصيبوا بهذه الأسلحة أو تعرضوا لهجمات مباشرة أثناء تأديتهم لواجباتهم خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتوفر الآن على نطاق واسع لأسرة الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في الحقل الإنساني دليل السلامة من الألغام الأرضية الذي استكمل مؤخراً والذي يرافقه مقرر تدريبي تفاعلي، وذلك من أجل تحسين مستوى حمايتهم.

باء - الهدف الاستراتيجي ٢: التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها سبل عيش المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق حرية الحركة لنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من المجتمعات المحلية الأشد تأثراً

٤٤ - يتحقق التخفيف من المخاطر وتوسيع نطاق حرية الحركة بإعداد دراسات استقصائية وتحديد أولويات المهام المتعلقة بإزالة الألغام وإدارة المخاطر والإفراج عن الأراضي وتقييم الأثر وتنفيذ أنشطة الرصد. والهدف من ذلك هو تحديد المجتمعات المحلية التي تشهد أعلى معدلات للأثر الاجتماعي - الاقتصادي ولتقييد الحركة بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب مع ترتيبها حسب الأولوية، وتوجيه أنشطة إزالة الألغام نحو الإفراج عن الأراضي والمرافق من أجل استخدامها استخداماً مثمراً في أسرع وقت ممكن. وغالباً ما تستخدم الأراضي لأغراض زراعية ومجتمعية، وكذلك لتطوير البنية التحتية على الصعيد الوطني، مثل إصلاح الطرق والشبكات الكهربائية وأنابيب الغاز ونظم الري. وقد وسعت الأمم المتحدة من نطاق دعمها لأنشطة رصد الإصابات في الاتحاد الروسي (الشيشان)، وأوغندا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والعراق، وفيت نام، وكمبوديا، ونيبال بغية إتاحة المجال للارتقاء بمستوى تخطيط أنشطة الحد من المخاطر ورصدها.

٤٥ - ومنذ تقديم التقرير السابق للأمين العام، استكملت دراسات استقصائية لأثر الألغام الأرضية في أفغانستان وأنغولا وبوروندي والسنغال وموريتانيا، وتجري دراسات استقصائية لدعم التخفيف من المخاطر في الأردن، والبوسنة والهرسك، وتشاد، والسودان، والصومال، والعراق، وغينيا - بيساو، وملاوي، واليمن. وتقدر الدراسة الاستقصائية الجارية في أفغانستان أن ٧٦١ مليون متر مربع من الأراضي ملوثة وتلحق الضرر بنحو ٤,٢ مليون نسمة أو ما نسبته ٨ في المائة من المجتمعات المحلية. ووفي الفترة الواقعة بين منتصف عام ٢٠٠٤ ونهاية عام ٢٠٠٦، تم تطهير ٣١٠ كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة التي تضر بمشاريع المجتمعات المحلية والعائدين والإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي ذات الأثر الشديد.

وفي أنغولا، قدرت أنشطة استقصائية أن ١٧ في المائة من جميع المقيمين يعيشون في ١٩٦٨ مجتمعاً محلياً متأثراً، إلى جانب ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق شديدة ومتوسطة الأثر. وعموماً، فقد خفضت دراسات استقصائية من حجم المنطقة المشتبه بتضررها من نسبة حددت خطأً بـ ٣٠ في المائة إلى تقدير متحفظ يقل عن واحد في المائة من الأراضي الوطنية. ولقد أعلن الآن عن خلو ٨٢ مجتمعاً محلياً من الألغام وعن الإفراج عن مساحة إجمالية قدرها ٦,٣ مليون متر مربع من الأراضي المشتبه بتضررها من خلال تقليص المساحة وتطهيرها. وفي بوروندي، أفضت دراسة استقصائية للمجتمعات المحلية استكملت في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى الإعلان عن ٨٦ في المائة من المناطق التي يشبه بخطرهما وتقع في الأقاليم الجنوبية الثلاثة (رويحي وروتانا وماكامبا) باعتبارها مناطق خالية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٤٦ - وأتاحت الأراضي المفرج عنها التي رُدّت إلى المجتمعات المحلية في موريتانيا تزويد ٦٠ ٠٠٠ شخص من سكان نوهاديو بمياه الشرب، وتوسيع مرافق استخراج ركاز الحديد في زورات، وتطوير المرافق السياحية في نوهاديو. وزادت كذلك من إمكان وصول البدو الرحّل في نوهاديو وزورات وبير موغرين إلى المراعي وأتاحت توسيع حدود المدينة في نوهاديو. وفي أوغندا، تضمنت منجزات إزالة الألغام في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تطهير ٢٩ منطقة يُشتبه أنها تنطوي على أخطار بسبب الألغام، وذلك في مناطق لانغو وتيسو وأتشولي ورويتزوري الفرعية. وتجاوز إجمالي مساحة الأرض التي أصبحت صالحة للاستخدام ١٣ كيلومتراً مربعاً، في حين أزيلت الألغام من مساحة ٣ كيلومترات مربعة أخرى في مطلع عام ٢٠٠٧، مما سمح بعودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة آمنة. وفي موزامبيق، أفرج للمجتمعات المحلية عن ٥٦٩ ٥١٦ ٥٣ متراً مربعاً من الأرض بفضل أنشطة إزالة الألغام والمسح التي اضطلع بها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وفي ألبانيا، أفرج للمجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن أكثر من ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، يقع معظمها في منطقة مراغ. وأزيلت الألغام من كامل المنطقة الحدودية بين ألبانيا وكوسوفو البالغ طولها ٤٢ كيلومتراً، مما أتاح مراقبة الحدود بشكل آمن.

٤٧ - وفي إثيوبيا، تمنح الأولوية في مجال إزالة الألغام للمناطق التي ترعى فيها قطعان الماشية وتُجمع فيها الأخشاب والمياه وتنفَّذ فيها أنشطة زراعية أخرى. وارتفعت مساحة الأراضي التي أزيلت منها الألغام من ستة ملايين متر مربع في ٢٠٠٥ إلى نحو تسعة ملايين متر مربع في عام ٢٠٠٦، وأعيدت أراضٍ مخصصة للزراعة ولرعي المواشي مساحتها ٨ ٨٢٢ ٨٦٠ متراً مربعاً لتستخدم بشكل منتج. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قامت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بإزالة الألغام من حوالي ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع من الأرض و ١ ٢٠٠

كيلومتر من الطرق في المنطقة الأمنية المؤقتة، مما عزز التنقل الآمن لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين، فضلا عن تأمين أراض إضافية لعودة المشردين داخليا واللاجئين. وفي كمبوديا، أعيد إلى المجتمعات المحلية بين عام ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧ أكثر من ١٣٠ كيلومترا مربعا من الأرض لأغراض الزراعة وشق الطرق المحلية وإقامة البنى التحتية والري.

٤٨ - وفي جنوب لبنان، يواصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام العثور على مناطق إضافية استهدفت بالقنابل العنقودية. و في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، أزيلت الألغام من نسبة ٣١ في المائة من سطح أرض مزروعة بالألغام مساحتها ٣٧,١ مليون متر مربع، ومن نسبة ١٧ في المائة من باطنها، ورُدّت نسبة ٧ في المائة إلى المجتمعات المحلية نتيجة لإجراءات أخرى غير إزالة الألغام. وفي مرحلة الطوارئ التي تلت انتهاء النزاع، كانت الأماكن التي حظيت بالأولوية العليا في مجال إزالة الألغام هي المدارس والمنازل والمستشفيات. ومنذ ذلك الحين، تركزت الاستجابة التنفيذية على إزالة الألغام من الأراضي الزراعية لتأمين سبل العيش. ومن المزمع، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، إزالة الألغام من جميع المناطق المعروفة التي تنتشر فيها الألغام بكثافة، مع الحاجة إلى عدد مخفض من الفنيين طيلة عام ٢٠٠٨ لإزالة الألغام من باقي المناطق ذات الأولوية.

٤٩ - بيد أن الأمم المتحدة تواجه تحديات في بلدان كبيرة الحجم، مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال والعراق، حيث يُضطر أولئك الذين يقومون بإزالة الألغام إلى تذليل عقبات كإجراء على صعيد الأمن والإمدادات اللوجستية وأحيانا التمويل. ففي العراق، أنجزت دراسة استقصائية لأثر الألغام الأرضية في ١٣ محافظة فقط من أصل ١٨، واتضح من الدراسة أن الألغام تشكل خطرا على ما لا يقل عن ٣٨٦ ٢٧٢٣ ٣٨٦ شخصا وتنتشر في مساحة قدرها ١٧١٨ كيلومترا مربعا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تتوفر بيانات موثوقة عن مدى التلوث بالألغام إلا عن مناطق قليلة خضعت للمسح (مقاطعة كاتانغا الشمالية وجزء من مقاطعة كاتانغا الجنوبية ومقاطعة إكواتور وجزء من منطقة إيتوري). وأزيلت الألغام من مساحة يبلغ إجماليها ٣ ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع علاوة على ٢٦٠ كيلومترا من الطرق. وفي السودان، لم تبدأ الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية في جميع أنحاء البلد إلا في منتصف عام ٢٠٠٦، وتشير المعلومات المحدودة المتوفرة إلى أن ٢١ ولاية من أصل ٢٦ ربما تكون تعاني إما من الألغام أو من المتفجرات من مخلفات الحرب اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ورغم ذلك، تحسنت حرية الحركة أمام المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام بفضل إزالة الألغام من مساحة تربو على ٢٤ مليون متر مربع وعلى ١٧٦٨ كيلومترا من الطرق، وأتاح ذلك

للمزارعين المحليين فرصة استئناف أعمالهم في جميع أنحاء السودان. وبعد عقود من إغلاق الطرق، أُعلن أن تلك التي تربط بين شمال السودان وجنوبه أصبحت خالية من الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب.

جيم - الهدف الاستراتيجي ٣: إدماج احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الوطنية المخصصة للتنمية والتعمير في ١٥ بلدا على الأقل

٥٠ - إن تعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الإنمائية يضمن أن أولويات إزالة الألغام تعكس خطة التنمية والأهداف الإنمائية للألفية، ويتيح تمويل أنشطة إزالة الألغام في إطار العملية الإنمائية الشاملة. كما أنه يضمن استدامة الإجراءات المتعلقة بالألغام عبر تخصيص المزيد من الموارد الوطنية، وإدماج الاحتياجات طويلة الأمد للناجين من هذه الألغام في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والعمالة. وتساعد الأمم المتحدة المبادرات التي تلي احتياجات الضحايا باعتبارها جزءا من البرامج الوطنية المخصصة للمعوقين كافة.

٥١ - وقدّمت الأمم المتحدة المساعدة لـ ١٣ بلدا لإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خططها وميزانياتها الوطنية الإنمائية ولحشد الموارد الوطنية من أجل تمويل أنشطة إزالة الألغام. وتشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا من اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وفي خطة السلام والإنعاش والتنمية ومن خطة العمل للقضاء على الفقر في أوغندا. وفي عام ٢٠٠٥، جعلت موزامبيق من الأعمال المتعلقة بالألغام موضوعا شاملا لعدة قطاعات في البرامج التي تعتمد عليها لتخفيف حدة الفقر، وواصلت الحكومة تقديم مساهماتها المالية لتنفيذ أنشطة في هذا المجال. وفي كمبوديا، تشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا من الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية والتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي عام ٢٠٠٦، استثمرت الحكومة مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لتحقيق هذا الغرض. وساهمت حكومة أنغولا بمبلغ ١٩ ٤٤٠ ٠٠٠ دولار إضافة إلى ٤٠ موظفا حكوميا للمساعدة في عمليات إزالة الألغام في عام ٢٠٠٦. وكجزء من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أُدمجت أنشطة إزالة الألغام في ألبانيا إدماجا تاما في استراتيجية تنمية المناطق المخصصة لمنطقة كيوكس. وأدمجت إثيوبيا والسودان عملية إزالة الألغام في التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهذه العملية مشمولة في ميزانيتي شمال السودان وجنوب السودان. وفي السنغال، تشكل الأعمال المتعلقة بالألغام جزءا من خطة العمل الخاصة بالبرامج القطرية، وعنصرها هاما من برنامج إعادة التأهيل في كازامانس.

٥٢ - وتدعم الأمم المتحدة تقديم المساعدة للضححايا في الأردن وأفغانستان وألبانيا وأنغولا وأوغندا والسودان وطاجيكستان والعراق وغينيا - بيساو وكمبوديا وكولومبيا ولبنان واليمن، من ضمن بلدان أخرى. وفي أوغندا، أصبحت مؤشرات مساعدة الضحايا الخاصة برصد إعادة إدماج الناجين من الألغام في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي وممارستهم حقوقهم، جاهزة للاستخدام في قاعدة بيانات شبكة المراقبة. وتشارك وزارة الصحة ووزارة الشؤون الإنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية مشاركة حيوية في تلبية احتياجات الضحايا. ويُدرَّب الناجون من الألغام على إنتاج مصنوعات حرفية من ورق الموز، وهم ينتجونها حاليا في تعاونية صناعية أسست كشراكة بين القطاعين العام والخاص بين مجموعة الناجين من الألغام الأرضية في كاسيسي وأحد كبار المصنّعين.

٥٣ - وفي شمال شرق ألبانيا، أدت إقامة شبكة مجتمعية لإعادة التأهيل إلى زيادة خدمات الرعاية الطبية التي تقدم إلى الناجين من الألغام وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا. ويزود مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن الناجين من هذه بالمساعدة الطبية وإعادة التأهيل وفرص التدريب وكسب الدخل. وبدعم من اليونيسيف وغيرها من الشركاء المنفذين، توفر مقاطعات بوليفار وسوكر وأنتيوكيا في كولومبيا خدمات إعادة التأهيل البدني والنفسي والاجتماعي إلى ٢٦٥ معوقا من بينهم ٦٥ من ضحايا الألغام. وفي العراق، نظمت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حلقتي عمل بشأن التوعية بأخطار الألغام وشؤون مساعدة الضحايا، وباشرت مشروعاً رائدا لإنشاء وحدة لمراقبة الجرحى بحلول عام ٢٠٠٨ من أجل تقييم احتياجات الضحايا من المساعدة. وتدعم اليونيسيف حكومة إثيوبيا لإدماج الإعاقة في خطتها الإنمائية ولمراجعة السياسات والمعايير الحكومية الوطنية.

٥٤ - وعلى امتداد العامين الماضيين، ساعد مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان وزارة الصحة العامة على صياغة مبادئ توجيهية بشأن الإعاقة واستحداث استراتيجية لمؤازرة الضحايا. وفي السودان، يجمع مشروع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري بيانات عن احتياجات الناجين من الألغام ويشرف على تنفيذ أنشطة لتلبية احتياجاتهم. وبعد عقد حلقتي عمل استشاريتين لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٠٧ ضمّتا ممثلين عن سلطات الشمال والجنوب، أقرت الحكومة الإطار الاستراتيجي الوطني المتعلق بمساعدة الضحايا: ٢٠٠٧-٢٠١١، وأنشئت شبكة لتصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها.

دال - الهدف الاستراتيجي ٤: المساعدة على تطوير قدرة المؤسسات الوطنية على إدارة خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وفي الوقت نفسه الإعداد لاستبقاء بعض القدرات في ١٥ بلداً على الأقل

٥٥ - منذ تقرير الأمين العام السابق، ساعدت الأمم المتحدة بلدانا عديدة على الاضطلاع بخطوات هامة ترمي إلى تحقيق السيطرة الكاملة على برامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام. ففي إثيوبيا، سُنقِل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السيطرة الوطنية الكاملة بنهاية عام ٢٠٠٧. وفي اليمن، لم يعد برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام يستلزم دعم أحد كبار المستشارين الفنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وساعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حكومة بوروندي على تطوير هيكلها وقدراتها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وسلّمت بعض المسؤوليات للحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بدعم مستمر من البرنامج الإنمائي. وفي العراق، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء منظمة غير حكومية وطنية يعمل فيها أكثر من ١٥٠ موظفاً عراقياً للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في منطقة البصرة. وأنشأت القدرة الوطنية في مجال إزالة الألغام في ألبانيا، التي بدأت في عام ٢٠٠٤، ستة أفرقة من الخبراء الوطنيين في مجال إزالة الألغام.

٥٦ - وتوسّع نطاق القدرات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل ملحوظ في العديد من البلدان. ففي السنغال، أصبحت اللجنة الوطنية لتنفيذ معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد هي السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأنشئ مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في آب/أغسطس ٢٠٠٦. أما في موريتانيا، فقد جرى نقل المكتب الإنساني لإزالة الألغام من القطاع العسكري إلى وزارة الاقتصاد والمالية في عام ٢٠٠٧، ولديه حالياً ميزانيته الخاصة لدفع مرتبات الموظفين وتكاليف المكاتب ولديه أيضاً عنصر تشغيلي. وفي أنغولا، قامت السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢، بتطوير قدرتها بشكل ملحوظ في مجال التخطيط الرفيع المستوى والتوجيه وتحديد المعايير واعتماد المشغلين وضمان الجودة. وفي أفغانستان، يقوم مدير برامج وطني بإدارة مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، في حين أن فريقاً استشارياً أكثر قوة للإجراءات المتعلقة بالألغام لا يزال هو الهيئة الموجهة. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في نيبال على إنشاء لجنة توجيهية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام برئاسة وزارة السلام والتعمير، كما ساعدت على تنفيذ برنامج تدريبي لتعزيز قدرة الجيش النيبالي في مجال إزالة الألغام.

٥٧ - ويعد بناء القدرات الوطنية في مجال التوعية بمخاطر الألغام عنصراً مهماً أيضاً في عمل الأمم المتحدة. ففي أرمينيا، عملت اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التعليم والعلم على كفالة تدريب المعلمين في ٦٠ مجتمعاً محلياً متضرراً. وفي بوروندي، جرى تدريب ٧٥ من معلمي المدارس للتوعية بمخاطر الألغام كجزء من المناهج المدرسية. وبمساعدة اليونيسيف، وضعت منظمات غير حكومية محلية في البوسنة والهرسك ثماني خطط للتوعية بمخاطر الألغام للمجتمعات المتضررة بشدة. وجرى تدريب ٥٠٠ معلم من ٢٢ مدرسة في دوشانبي في طاجيكستان لتصميم برامج للتوعية بمخاطر الألغام ومواصلة تدريسها في مدارسهم. وفي أفغانستان، يجري إنشاء وحدات خاصة للإجراءات المتعلقة بالألغام في وزارة التعليم ووزارة الصحة العامة ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين.

٥٨ - ويجري بناء القدرات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمي أيضاً. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير البرنامج الوطني لتبادل الموظفين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي شمل في عام ٢٠٠٦ حوالي ٣٠ برنامجاً وطنياً لزيارة الأقران. وبالمشاركة مع جامعة كرانفيلد وجامعة جيمس ماديسون، نظّم البرنامج الإنمائي أيضاً في عام ٢٠٠٦ دورتين دراسيتين في مجال الإدارة للمستويين المتوسط والعالي للعاملين على الصعيد الوطني في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتعدّ اليونيسيف حلقات عمل سنوية مع منسقيها الوطنيين والدوليين من ٣٣ بلداً للعاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويُعدّ الاجتماع الدولي السنوي للمديرين الوطنيين للإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة منتدى نشطاً لبناء القدرات يجمع بين السلطات الوطنية وموظفي الأمم المتحدة والمناخين وأوساط المنظمات غير الحكومية. ومنذ التقرير السابق المقدم من الأمين العام، نظّم فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام ثلاثة اجتماعات سنوية في جنيف استضافها مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وشهد الاجتماع السنوي العاشر الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٧ أكبر نسبة حضور حتى هذا التاريخ حيث بلغ عدد المشاركين ٢٤٨ بينهم ٣١ مديراً ومسؤولاً وطنياً تلقى العديد منهم أيضاً تدريباً في مجال المعاهدات الدولية ذات الصلة. وتعتبر الاجتماعات حالياً المكان الرئيسي لاستعراض وتحسين النهج المتبعة لتطوير القدرات، كما تعد الأساس الذي تستند عليه المؤسسات الوطنية لكي تدير بفعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام بدون مساعدة الأمم المتحدة.

رابعا - جدول أعمال الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: التطلع إلى الأمام

٥٩ - يعد التقدم الملموس في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي أحرز على مدى السنوات العشر الأخيرة إنجازاً عظيماً. وقد أثمرت الجهود المتماسكة والجماعية التي بذلها المجتمع الدولي والبلدان المتضررة ووفرت لها موارد كافية، وهي تبين مجدداً أننا قادرون معاً على التصدي الفعال للتحديات العالمية. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، حققت الإجراءات المتعلقة بالألغام نجاحاً أيضاً. فهيكّل التنسيق في المقر وفي الميدان والسياسات المشتركة بين الوكالات والنهج الاستراتيجي ووضع معايير دولية للتوجيه والممارسات المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني تُشكّل جميعها أمثلة عن الإنجازات المحققة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام التي كانت بمثابة نماذج لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في مسائل شاملة متعلقة ببناء السلام.

٦٠ - لكن يبقى من المبكر جداً صرف الانتباه عن الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجب على الدول الأعضاء وفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام والأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بأسرها أن تبقى ملتزمة بالعمل الذي لا يزال يتعين إنجازها. ويوصي الأمين العام بوضع جدول أعمال تطلعي تجري في إطاره الأمور التالية:

(أ) تصدّق الدول الأعضاء على الإطار القانوني للإجراءات المتعلقة بالألغام، ألا وهو معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والبروتوكول الثاني المعدّل لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية والبروتوكول الخامس؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، أو تنضمّ إليه؛

(ب) تضاعف الدول المتضررة والمأنحون والعاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الجهود لتعزيز الامتثال لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد بما أن الدول الأطراف مطالبة بأن تكون قد استكملت إزالة الألغام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛

(ج) تتوصل الدول الأطراف في البروتوكول الخامس إلى اتفاق بشأن وضع معايير للتنفيذ الفعال لهذا البروتوكول يكفل على أفضل وجه حماية المدنيين عن طريق تطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ المعاهدة الأخرى ذات الصلة؛

(د) تضطلع الدول الأطراف بجميع الجهود للقضاء بسرعة على الأثر المريع الذي تخلفه الذخائر العنقودية على المستوى الإنساني وعلى مستوى حقوق الإنسان وعلى المستوى

الإثباتي، وذلك عن طريق التوصل بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى اتفاق حول صك ملزم قانوناً يتّسم بالشمول والفعالية؛

(هـ) تعمل الدول المتضررة والمناخون والأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، مسترشدة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على توسيع نطاق الموارد التي تقدّمها لجميع المعوقين. بمن فيهم الناجون من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ولا سيما في قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والعمل، وتزيد من الدعم البرنامجي المقدم لهم؛

(و) تمنع الدول الأعضاء، بدعم من العاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، حدوث أذى للمدنيين ولا سيما الأطفال، عن طريق توفير الإنذارات الفعالة والتوعية بمخاطر الألغام وغير ذلك من التدابير الوقائية الأخرى عندما يجري نشر الذخائر العنقودية والمعدات المتفجرة والألغام المضادة للمركبات والأجهزة المتفجرة المرتجلة؛

(ز) تدعم الدول الأعضاء تطوير قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة لإنفاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام لكفالة النشر المبكر للقدرات في مجال الحد من الأخطار التي تسهم مباشرة في حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في حالات الطوارئ؛

(ح) تستمر الدول الأعضاء في الاعتراف بالدور الهام للإجراءات المتعلقة بالألغام في صنع السلام وحفظه وبنائه في قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية بكفاءة والعودة الآمنة للاجئين والمشرّدين داخلياً وكفالة إصدار ولايات شاملة وتوفير موارد كافية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(ط) تزيد الدول المتضررة والمناخون والعاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الجهود الرامية إلى دفع تعميم المنظور الجنساني والتوازن بين الجنسين في البرامج المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وإلى رصد مدى الجهود المبذولة لهذه الغاية وفعاليتها؛

(ي) تضع الدول المتضررة والمناخون والعاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام طرائق للتقييم المنهجي لأثر الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام على جميع أعضاء المجتمعات المستفيدة بغية ضمان الاضطلاع بالمهام التنفيذية واستخدام الأراضي التي تم تطهيرها بأكثر الطرق إنصافاً وفعالية، وتنفيذ هذه الطرائق؛

(ك) تدير الدول المتضررة والمناخون عملية تعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات التنمية بعناية لكفالة أن تليي أنشطة إزالة الألغام أولويات التنمية ولتجنب أن يتم

تجاهل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في ترتيبات التمويل المقدم من المانحين مما يؤدي إلى إنفاق قدر أقل من المال على الأنشطة الأساسية؛

(ل) تستغل الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بأسرها حسنات تنوع وتطور الآلات المتاحة حالياً وتمكّن من زيادة استخدام الآلات في إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب؛

(م) تدعم الدول الأعضاء بقوة التنسيق الفعال لفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠؛

(ن) ويبقى المانحون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام متسقين وملتزمين بتحقيق الهدف المتمثل في العيش في عالم خالٍ من أثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق توفير الموارد اللازمة ولا سيما لدعم بناء وتطوير القدرات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.